اختبار القانون السيكولوجي الكينزي للدّخل والاستهلاك في الجزائر ومدى تحفيزه للانتاج المحلّي –دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000–2018–

Testing the Keynesian Psychological Law of Income and Consumption in Algeria and its Motivation for Local Production - Standard -analytical study 2000-2018

حمزة رمـلي[1]، نسرين عروس[2]

Ramli Hamza[1], Arous Nesrine[2]

[1]المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، hamza.ramli@centre-univ-mila.dz

[2]جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، nesrine.arous@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/02 تاريخ القبول: 2020/07/02 تاريخ النشر:2020/07/31

ملخص:

هدفت هذه الدّراسة إلى اختبار مرونة الانتاج المحلّي في الجزائر للعلاقة بين الاستهلاك والدّخل المتاح، واستخدمنا لذلك نموذج الانحدار المتعدّد بعد وضع معادلة للعلاقة بين هذه المتغيّرات.

خلصت الدّراسة إلى أنّ العلاقة بين الاستهلاك العائلي والدّخل المتاح لا تتوافق مع القانون السيكولوجي لكينز، كما أنّ التغيّر في الاستهلاك والناتج عن تغيّر الدّخل لم يحفّز الانتاج المحلّي.

كلمات مفتاحية: الاستهلاك العائلي،الدّخل المتاح،الانتاج المحلّي،القانون السيكولوجي الكينزي.

تصنيفات**JEL** : E2

Abstract:

This study aimed to test the elasticity of domestic production in Algeria for the relationship between consumption and disposable income, using the multiple regression and establishing an equation for the relationship between these variables.

* المؤلف المرسل: حمزة رملي، الإيميل: hamzaremliC@yahoo.com

We concluded that the relationship between family consumption and disposable income was inconsistent with Keynes' psychological law, and the increase in consumption resulting from the increase in disposable income has not sufficiently stimulated domestic production.
Keywords: family consumption; disposable income; domestic production; KeynesianPsychological law.
JEL Classification Codes: E2.

مقدمة:

لطالما ارتبط مفهوم الاستهلاك في الدّراسات الاقتصادية بالدّخل، وذلك من خلال صياغة الاستهلاك على أنّه دالة في الدّخل، والتي عرفت جدلا كبيرا بين المفكّرين بدءً بنقد النظرة الكلاسيكية من طرف كينز، هذا الأخير الذّي فسّر هذا التّأثير بقانون سيكولوجي ينصّ على أنّ الزيادة في الدّخل تؤدّي إلى زيادة في الاستهلاك بمعدّل أقلّ، وبعدها جاءت نظريات أخرى بدأت من حيث انتهي كينز وفي أحيان أخرى تنتقد كلّيا ما جاء به كنظرية الاستهلاك لفريدمان.

ويُعتبر الاستهلاك العائلي محرّكا أساسيا للإنتاج، وذلك باعتباره جزءً كبيرا من الطّلب الفعّال الذي تنصّ عليه النظرية الكينزية، وبذلك فهناك علاقة نظرية بين الاستهلاك والانتاج. وتحدّد قوّة هذه العلاقة عادة بمدى مقدرة الانتاج المحلي (العرض) على الاستجابة للتغيّرات في الاستهلاك (الطّلب)، وهو ما يعبّر عنه عموما بمرونة العرض للطلب.

مشكلة الدّراسة:

في الجزائر، كان هناك عدد من الدّراسات التي ساهمت في صياغة دالة الاستهلاك وتأثيرات تغيّر الدّخل عليها، لذلك لن نركّز في دراستنا في على تحليل هذه العلاقة أو صياغة دالة الاستهلاك،؛ بقدر ما نحاول معرفة مدى انعكاس هذه العلاقة على الانتاج المحلي، وبمعنى أدقّ معرفة مدى مرونة الانتاج الوطني للتغيرات الحاصلة في الدّخل المتاح والاستهلاك، وهو ما يقودنا إلى طرح السّؤال التّالي:

ما هوأثر الدّخل المتاح على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟ وما هي انعكاسات هذا الأثر على الانتاج المحلّي؟

ويندرج ضمن هذا السؤال أسئلة فرعية نلخّصها فيما يلي:

-ما هي طبيعة التغيّرات في الدّخل المتاح الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال فترة الدّراسة؟

-ما هي طبيعة التغيّرات في الإنتاج المحلّي في الجزائر خلال فترة الدّراسة؟

-هل تتوافق العلاقة بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي مع القانون السيكولوجي لكينز؟

-هل كانت التغيّرات الحاصلة في الاستهلاك العائلي والدّخل المتاح محفّزة للانتاج الوطني ؟

فرضيات الدّراسة:

كإجابة مؤقتة على الأسئلة المطروحة نفترض ما يلي:

-هناك ضعف في مرونة الانتاج المحلّي للعلاقة الخطّية بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي في الجزائر خلال فترة الدّرسة.

-هناك اتجاه تصاعدي للدّخل المتاح والاستهلاك العائلي في الجزائر؛

-هناك اتجاه تصاعدي للانتاج المحلّي في الجزائر؛

-لا تتوافق العلاقة بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي مع القانون السيكولوجي لكينز؛

- التغيّرات الحاصلة في الاستهلاك العائلي والدّخل المتاحلم تحفّز الانتاج المحلّي بشكل كاف.

أهمّية الدّراسة:

تكمن أهمّية الدّراسة في دراسة مدى مرونة الانتاج المحلّي للتغيرات الحاصلة في الاستهلاك العائلي والدّخل المتاح، وهو ما يجعل نتائجها تعطي نظرة عن مصدر المنتجات المستهلكة، وبالتّالي معرفة ما إذا كانت الزيادة في الاستهلاك تحفّز الانتاج المحلّي أم أنّها تحفّز الاستيراد.

أهداف الدّراسة:

نهدف من خلال هذه الدّراسة إلى:

- معرفة طبيعة التغيرات الحاصلة في الدّخل المتاح والاستهلاك العائليخلال فترة الدّراسة؛

– معرفة طبيعة التغيّرات الحاصلة في الانتاج المحلّي في الجزائر خلال فترة الدّراسة؛

–معرفة مدى توافق العلاقة بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي في الجزائر للقانون السيكولوجي لكينز؛

– تحديد مدى مرونة الانتاج الوطني للعلاقة الخطّية بين الدّخل والاستهلاك العائلي؛

–تتبّع مصدر الاستجابة للزيادة في الطّلب العائلي على السلع والخدمات.

منهج الدّراسة:

تبعا لطبيعة وأهداف الدّراسة التي نسعى لتحقيقها، تمّ اعتماد المنهج الوصفي التّحليلي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدّراسة، بالإضافة إلى الأسلوب الكمّي من خلال تحليل نموذج الانحدار المتعدّد.

هيكل الدّراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا هاته إلى ثلاث أقسام أساسية: القسم الأوّل: تمّ فيه التطرق إلى مختلف النّظريات المفسّرة للاستهلاك والدّخل. كما عرضنا فيه جملة من الدّراسات السابقة؛ وفي القسم الثّاني: قدّمنا قراءة تحليلية للتغيّرات في الاستهلاك العائلي والدّخل المتاحوالانتاج المحلّيفي الجزائر خلال فترة الدّراسة. وفي القسم الثّالث قمنا بتطبيق نموذج الانحدار المتعدّد لاختبار العلاقة بين المتغيّرات الثلاث.

I.الإطار النّظري للدّراسة

حضي الاستهلاك باهتمام كبير في النظريات الاقتصادية، فمنذ القرن الثامن عشر بدأ التركيز على دالة الاستهلاك وأهمّ محدّداتها، وذلك باعتبارها حلقة مهمّة ومتغيّر رئيسي في رسم السياسات الاقتصادية الكلّية.كما تُجمع الدّراسات على وجود علاقة مباشرة موجبة بين الدّخل والاستهلاك، غير أنّها تختلف في تحديد مفاهيم الدّخل والاستهلاك، حيث نجد مفاهيم الدّخل المطلق، الدّائم والنسبي، واختلاف هذه المفاهيم أدى إلا اختلافات في تحديد دالة الاستهلاك.

1.I.المقاربات النّظرية للاستهلاك والدّخل المتاح

يعبّر الاستهلاك غالبا على الجزء المقتطع من الدّخل والذّي يتمّ إنفاقه على مختلف السّلع والخدمات لإشباع رغبات المستهلكين.

و"يبشير الاستهلاك من منظور الاقتصاد الكلّي إلى إجمالي إنفاق الفرد أو البلد خلال فترة زمنية معينة ".أمّا من منظور الاقتصاد الجزئي فإنّه يتم دراسة الاستهلاك من خلال فحص الوحدات الاقتصادية والمستهلكين الأفراد والنشاط الاقتصادي للأسواق الفردية ككيانات بحثية لتحليل كيفية تخصيص الموارد المحدودة للحصول على أقصى الأرباح والمنافع(Wu, 2011, p. 28).والاستهلاك الخاص أو العائلي–وهو المقصود بهذه الدّراسة– يعني استهلاك القطاع العائلي للسّلع والخدمات المنتجة من طرف القطاعات المنتجة العامة والخاصة.ويمكن التعبير عن الاستهلاك بأنّه "استخدام السلع أو التمتع بالخدمات بغاية إشباع الرغبات لدى الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا أفرادا، مستهلكين نهائيين، أو مؤسسات إنتاجية أو هيئات رسمية أوشبه رسمية، وبذلك فهو المحرك الرئيسي لعملية الانتاج"(الشمري و الشروف، 1999، صفحة 15). ويعبّر الاستهلاك كذلك عن الوجه المكمّل للادّخار ضمن الناتج أو الدّخل وفق المعادلة $\boldsymbol{Y = C + S}$حيث يمثّل Y الدّخل، وC الاستهلاك وS الادّخار.

قبل ثلاثينيات القرن العشرين، كان البحث في نظرية الاستهلاك بسيطًا نسبيًا؛ حيث كان الاتجاه الأرثودوكسي مهيمنا في ذلك الوقت، وظهر ذلك في نظرية الطلب لمارويل Marwill، .Wu, 2011, p) (28 والتي تفترض أن الطّلب يتحدّد وفق الأسعار فقط. ويعد معامل Engels عاملًا مهمًا لتقييم مستوى الاستهلاك في ضوء ذلك.وتُعتبر قوانين آنجل أولى اللّبنات لفهم ودراسة الاستهلاك، والتي قدّمها بعد دراسة استهلاك العائلات سنة 1857، وتتلخّص فيما يلي: (ضو، 2013، صفحة 314)

–هناك علاقة عكسية بين النسبة المخصصة للاستهلاك االغذائي والدّخل (مرونة الدّخل E<1)؛

–ثبات النسبة المخصصة لاستهلاك الألبسة والتدفئة والإنارة مع تغيّر الدّخل(مرونة الدّخل E=1)؛

–يزداد استهلاك المواد الأخرى بنسبة أكبر من الزيادة في الدّخل (مرونة الدّخل E>1).

وتَعتبر هذه القوانين أنّ أنماط الاستهلاك تتغيّر على المدى الطّويل، فزيادة الدّخل تؤدّي إلى انتقال السّلع من الكمالية إلى الأساسية. كما ترتبط الدّخول بالأجور عموما لدى العائلات، وترتبط أيضا بكتلة النّقود والتي ترى النظرية الكلاسيكية أن لها أثرا مباشرا وفي نفس الاتجاه على المستوى العام للأسعار.

قدّم كينز keynesدفعا جديدا لنظرية الاستهلاك سنة 1936،وذلك من خلال البدء في تعريف الاستهلاك والادخار والدّخل، حيث يتساءل "هل يصحّ أن يسمّى شراء سيارة على أنّه شراء يقوم بهمستهلك؟ وهل يصحّ أن يسمّى شراء منزل بأنّه شراء يقوم به مستثمر؟". وتنصّ النظرية الكينزية على أن الزيادة في الأجور تؤدي الى زيادة الطلب على النقود بهدف شراء السلع، وهو ما يجعل الدّولة أمام حتمية الزيادة في الإنفاق في المجالات العامة للخروج من الكساد.ويرى كينز أنّه لابدّ من التحديد الدّقيق للخط بين المستهلك/المشتري والمستثمر/البائع. **(Keynes, 1936, p. 61)** بعد ذلك، يقدّم كينز دالة الاستهلاك(C)على أنّها دالة مستقرّة في الدّخل المتاح

$$C = f(Yd) \quad :(\mathrm{Yd}$$

ويعرّف كينز الدّخل المتاح على أنّه الدّخل الكلّي بعد خضوعه للضريبة، وهنا يستعين كينز بقانون سيكولوجي يشير إلى أنّ الناس غالبا ما يميلون إلى الزيادة في الاستهلاك كلّما زاد الدّخل ولكن بمقدار أقلّ من الزيادة في الدّخل(ضو، 2013، صفحة 315). وهو الدّافع إلى تدخّل الدّولة حسب كينز، وهو ما يعني أن تغيّر الاستهلاك (ΔC)وتغيّر الدّخل (ΔYd) لهما نفس الإشارة بالإضافة إلى أنّ: $\Delta C<\Delta Yd$ وهو ما يعبّر عنه بالميل الحدّي للاستهلاك، والذّي يتراوح بين الصفر والواحد $\mathbf{0}<\frac{\Delta C}{\Delta Y}<\mathbf{1}$ويذهب كينز في التحليل بعيدا حيث يرى أنّ الفجوة بين الدّخل والاستهلاك تزيد كلّما زاد الدّخل، بمعنى أنّ النسبة بين الدّخل والاستهلاك–والتّي يسميها الميل المتوسّط للاستهلاك(APC)–متناقصة وتقلّ عن الواحد.ومن خلال الخصائص التي يشير إليها كينز توصّل إلى صياغة دالة الاستهلاك وفق مايلي(بوعشّة، 2009، صفحة 69):$C_{yd}=AVT + MPC\ (Y_d)$حيث(APC)هو الميل المتوسط للاستهلاك و AVT هو ذلك الجزء من الاستهلاك غير الخاضع للدّخل.ويرى كينز أنّ الميل المتوسطيتناقص بزيادة الدخل لكنّه يبقى أكبر من الميل الحديللإستهلاك(MPC) في المدى القصير، بينما يتساويان في المدى الطّويل.

ويربط Brown بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك السابق وفق نسبة التّأثير أو التّعديل، بمعنى أنّ دالة الاستهلاك تتأثّر بالاستهلاك السابق وفق ما يلي: C1=Co+b Ydt+dCt-1حيث يعبّر C_0 عن

الجزء المستقل من الاستهلاك، وb عن الميل الحدّي للاستهلاك، وتمثّل d نسبة التعديل والتي تزيد في الاستهلاك كلّما اقتربت من الواحد. وفي حين ركّز براون على نسبية الاستهلاك، يركّز أصحاب نظرية الدّخل النسبي وعلى رأسهم Duesenberyسنة 1949على الاستهلاك النّسبي المقطعي، حيث يفترض أنّ استهلاك عائلة يتأثّر باستهلاك العائلات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى يتأثّر بالدّخل السابق، بمعنى الفرق بين الدّخل الجاريY_t وأقصى دخل محقق في السابقY_{max}، حيث تجد العائلات صعوبة في تخفيض استهلاكها بانخفاض الدّخل بينما تزيد في الاستهلاك في المدى الطّويل إذا زاد الدّخل، وبحسب هذه الافتراضات يصيغ دالة الاستهلاك وفق ما يلي(DUESENBERRY, 1967, p. 108):

$C_t = aY_t + bY_{max}$حيثY_tهو الدّخل في الفترة t و Y_{max} هو أقصى دخل محقّق في فترات سابقة.

وفي بداية الخمسينات جاء Franco Modiglianiبفرضية دورة الحياة (Modigliani & Ando, 1963)، حيث يقسّمفترة حياة الفرد إلى ثلاث مراحل: مرحلة اللانشاط، مرحلة النشاط ومرحلة التقاعد، ويفترض أنّ الفرد لا يملك ثروة مسبقة عند بدء فترة النشاط ولا يميل إلى ترك ثروة عندما يموت، بالإضافة إلى فرض أنّ الفرد يميل إلى تقسيم استهلاكه عبر فترة حياته، بمعنى استقرار الاستهلاك على المدى الطّويل ويصل إلى صياغة دالّة الاستهلاك كما يلي(سلامي و شيخي ، 2008، صفحة 137):$\mathbf{C} = \boldsymbol{a}\frac{\boldsymbol{W}}{\boldsymbol{P}} + \boldsymbol{c}\mathbf{Yd}$حيثيمثّل a الميل الحدّي للاستهلاك من الثروة الحقيقية المرتبطة بالدّخل wوالمستوى العام للأسعارp ، وc يمثّل الميل الحدّي للاستهلاك من الدّخل المتاحYd.

ويضيف M. Friedmanالتحليل البعدي للدّخل سنة1957،أين يركّز على مفهوم الدّخل الدّائمYp، والذّي يعني الدّخل الجاري والمتوقّع مستقبلا للعائلات، وقد بدأ بنقد النظرة الكنزية التي تقول أنّ الاستهلاك لفترة ما هو دالة في الدّخل لنفس الفترة، ولتقديره استخدم فريدمان الدّخل في الماضيوالحاضر، والذّي يعبّر عنه بالثروة الفعلية We، وهو ما يجعل دالة الاستهلاك عند فريدمان تتشابه في تركيبتها مع تلك التي قدّمها براون. $C_P = K\,(r,u,\,w)Y_p$ويقدّم فريدمان دالة الاستهلاك بإدخال مفهوم التفضيلات K والذّي حسبه هو معامل يقل عن الواحد ويرتبط بعوامل كأسعار الفائدة والثروة

البشريةوالأذواق(r,u, w)(FRIEDMAN, 1957, p. 30).ويرى فريدمان أن الميل الحدّي للاستهلاك ثابت عبر الزمن ومساوي للميل المتوسط للاستهلاك.

مما سبق، يظهر أنّ دالة الاستهلاك مرّت بعدّة مراحل، حيث قدّم كل مفكّر نظرة وبعدا جديدا للدّخل، وهو ما انعكس على صياغة دالة الاستهلاك. وفي بحثنا هذا سنركّز على مفهوم الدّخل المتاح.

1.I.الدّراسات السّابقة

تُجمع الدّراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك على وجود علاقة مباشرة طردية وموجبة بين الدّخل والاستهلاك، لذلك، فإنّنا ننطلق من نتائج عدد من الدّراسات السابقة في الجزائر وغيرها لتحديد العلاقة بين الاستهلاك العائلي والدّخل المتاح، غير أنّ دراستنا هاته تركّز على تحديد مدى مرونة الانتاج الوطني للزيادة في الدّخل والاستهلاك.

-ونبدأمن دراسة (**بوعشة، 2009**)،والمعنونة بصيغ دالة الاستهلاك والسياسات الاقتصادية، والتي يقدّم فيها عرضا لدالة الاستهلاك وفق كينز وفريدمان، مرورا بأهمّ الانتقادات التي تطالهما، ويربط ذلك بالسياسات الاقتصادية المتمثّلة في فلسفة تدخّل الدّولة في الاقتصاد، وتوصّل إلى أنّ صيغة دالة الاستهلاك عند كينز تبرّر تدخّل الدّولة، بينما لا يجد فريدمان مبرار لذلك وفق صيغته.

-ويعرض (**ضو، 2013**) أهمّ التفسيرات النّظرية للاستهلاك العائلي من خلال تقسيمها إلى: نظرية الدّخل المتاح او المطلق لكينز، نظرية الدّخل النسبي ونظرية الدّخل الدّائم، وتوصّل إلى أنّ هناك عوامل اقتصادية تؤثّر في الاستهلاك كالدّخل الفردي المتاح والمستوى الأسعار وتوزيع الدّخل، كما يتأثر بعوامل غير اقتصادية تتلخّص عموما في عوامل سلوكية كالإشهار والمحيط الاجتماعي والفروق الشخصية.

-وتوصّلت (**ميخاليف وآخرون، 2017**) إلى أنّ الاستهلاك في الجزائر يمكن تفسيره بالدّخل المتاح والدّخل الجاري، وفي نتائج الدّراسة القياسية للاستهلاك والدّخل في الجزائر في الفترة 1979-2015 تبيّن أنّ الدّخل المتاح يؤثّر بنسبة 99% على الاستهلاك في الجزائر، بينما يؤثّر الدّخل الدائم والعابر على الاستهلاك ب37%.

-وفي دراسة أجراها (**Dupor et all, 2019**) حول الأجور والاستهلاك الخاص والمضاعفات المالية، توصّل إلى أنّ زيادة الطلب على العمالة للأسر تسمح بتمويل فاتورة الضرائب المرتبطة بالإنفاق الحكومي بالإضافة إلى زيادة استهلاكها، وعند تطبيقه لنموذج قياسي توصّل إلى أنّه في حين يفرضالإنفاق الحكومي ضغطًاصعوديا على أسعار السلع، فإنّه يؤدي أيضًا إلى انخفاض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى طفرة في التوظيف قادرة على زيادة الاستهلاك بالإضافة إلى تمويل فاتورة الضرائب الإضافية.

II.قراءة في الاستهلاك العائلي، الدّخل المتاح والانتاج المحلّي في الجزائر

يعبّر الدّخل المتاح عن الدّخل الذّي يمكن التصرف فيه، أي ما يتبقّى ويُحسب وفق نظام المحاسبة الوطنية في الجزائر كما يلي: الدّخل التاح= الدّخل الشّخصي – الضرائب المباشرة

حيث الدّخل الشخصي = الدّخل الوطني – الأرباح غير الموزّعة – الضرائب على أرباح الشركات – الاشتراكات الاجتماعية + التحويلات الاجتماعية.

وعليه يمكن صياغة الدّخل المتاح وفق ما يلي: $Yd= RN - \pi_{ndis} - IBS - SS + Trf$

أيالدّخل المتاح = الدّخل الوطني – الضرائب المباشرة–الأرباح غير الموزّعة – الضرائب على أرباح الشركات – الاشتراكات الاجتماعية + التحويلات الاجتماعية

وقد اعتمدنا على الدّخل المتاح في دراسة مدى توافق العلاقة بين الاستهلاك والدّخل في الجزائر مع النظرية الكينزية. غير أنّ هدف الدّراسة الرّئيسي هو معرفة مدى استجابة الانتاج الوطني للتغيرات الحاصلة في الاستهلاك والناتجة أساسا من تغيّرات الدّخل المتاح.

ويوضّح الملحق رقم1 تطوّرات مختلف متغيّرات الدّراسة بالإضافة إلى معدّلات نمو الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي. (الدّخل المتاح معبّر عنه في الجدول بالدّخل م، والاستهلاك العائلي معبّر عنه بالاستهلاك ع، ومعدّلات النموّ أو التغيّر معبّر عنها على التوالي بΔYdوΔCM) وتمّ حسابها وفق سنة الأساس (2000 =2066 بالنسبة للدّخل المتاح) و(2000=1714,2بالنسبة للاستهلاك العائلي) و(للوادات2000=9,173بالدولار أو 690,64بالدينار).

يظهر الجدول (الملحق رقم 1) أنّ هناك منحنا تصاعديا للدّخل المتاح على طول فترة الدّراسة، غير أنّ التدقيق في الأرقام يُظهر أنّ **معدل ارتفاع** الدّخل يتباين بين سنوات هذه الفترة، حيث يعرف استقرارا تقريبا في السنوات الأولى (الفترة من 2000 إلى 2006)، حيث يزيد بقيمة 300 مليار دج تقريبا كل سنة، غير أنّه عرف ارتفاعا منذ 2006، ليبدأ في الانخفاض مرّة أخرى سنة 2014، ويُعزى ذلك إلى التقلّبات في أسعار النّفط، نظرا لارتباطها بالدّخل الوطني وارتباط هذا الأخير بالدّخل المتاح. وبالنّسبة للاستهلاك العائلي يعرف هو أيضا ارتفاعا على مدار فترة الدّراسة، غير أن معدّل الزيادة في الاستهلاك يختلف كذلك من فترة لأخرى، حيث كانت الزيادة تتراوح بين 100 و200 مليار دج من سنة 2000 إلى 2006، بينما تزايد هذا المعدّل منذ 2007 ليصل قيمة قصوى (700 مليار دج) بين سنتي 2011و2012.

ولتوضيح اتجاه تغيّر الدّخل المتاح والاستهلاك في الجزائر نقترح الشّكل الموالي:

الشّكل 1: الاتجاه العام للدّخل المتاح والاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 2000-2018

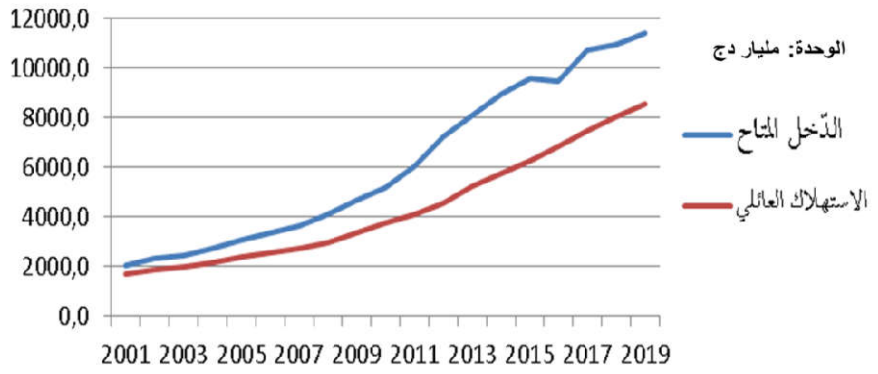

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول في الملحق رقم1

ويظهر الشّكل أنّ هناك اتجاها عاما متصاعدا واحدا للدّخل المتاح والاستهلاك العائلي، وهو ما يشير ظاهريا إلى وجود علاقة بين المتغيّرين، وهو ما يتطابق منطقيا مع المنطق الاقتصادي ونتائج الدّراسات

السّابقة، وهو ما يجعلنا نقبل الفرضيية الأولى التي مفادها: **وجود اتجاه تصاعدي للاستهلاك العائلي والدّخل المتاح في الجزائر خلال فترة الدّراسة.**

لكن يبقى التساؤل هل يتبع هذا الاتجاه ما جاء في النظرية الكينزية وبالضبط القانون السيكولوجي الذّي ينص على أنّ الزيادة في الدّخل المتاح تزيد من الاستهلاك لكن بدرجة أقل. وهو ما يمكن الإجابة عليه من خلال حساب معدّل نموّ الدّخل المتاح الاستهلاك العائلي، والذي يظهر في الجدول أعلاه؛ أين يظهر عكس ذلك، وهو ما يعني أنّ الزّيادة في الاستهلاك العائلي فاقت أحيانا الزيادة في الدّخل المتاح. وهو ما يوضّحه الشّكل الموالي:

الشّكل 2: تغيّرات معدّل النّمو في الاستهلاك العائلي والدّخل المتاح خلال الفترة 2000-2018

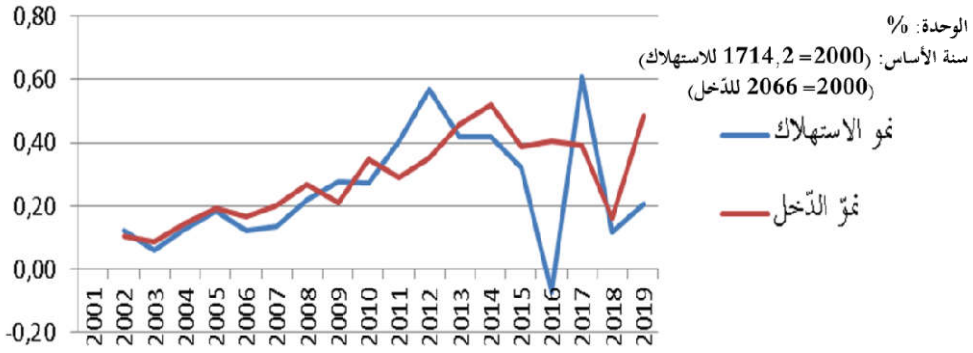

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول في الملحق رقم1

يظهر الشّكل أنّ التغيّر في الاستهلاك العائلي فاق أحيانا التغيّر في الدّخل المتاح، كما أنّ الميل المتوسّط للاستهلاك والمبيّن في الملحق رقم1 (في خانة Cm/Yd) ليس متناقصا دائما كما تنصّ عليه النّظرية الكينزية، وهو ما يعني أنّ القانون السيكولوجي لكينز غير محقّق دائما في هذه الحالة.

بناء على ما سبق **نقبل الفرض القائل بأنّ العلاقة بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي لا تتوافق مع القانون السيكولوجي لكينز.**

وبالعودة إلى الجدول في الملحق رقم1، نلاحظ أنّ الانتاج الوطني عرف منحنا تصاعديا كذلك على مدى فترة الدّراسة، ويظهر أنّمعدّل الزيادة عرف استقرار في السنوات الأولى إلى غاية 2006، بينماعرف منحى متزايدا بدءً من 2007، ليبلغ قيمة قصوى سنة 2013 بلغت 900 مليار دج بين

2012 و2013، ثم يستقر هذا المعدّل في السنوات الموالية. وهو ما يعطينا تصوّرا أنّ هناك علاقة موجبة بين الانتاج الوطني وكلّ من الاستهلاك والدّخل المتاح. ويوضّح الشّكل 2 الاتجاه العام لتطوّر الانتاج الوطني والاستهلاك.

الشّكل 3:الاتجاه العام للدّخل المتاح والاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 2000-2018

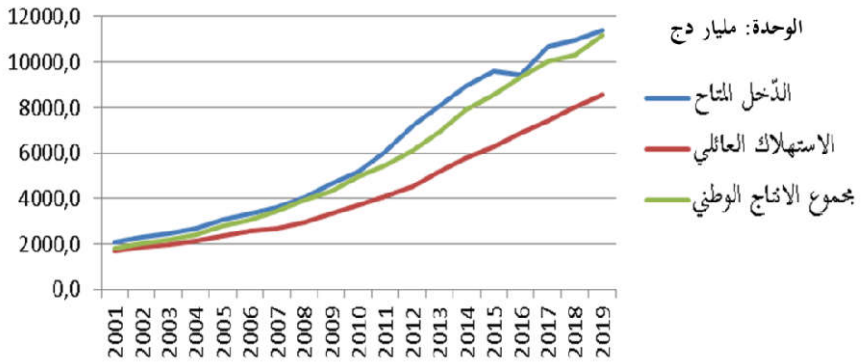

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول في الملحق رقم1

من خلال الشّكل 3 يظهر أنّ هناك علاقة وطيدة بين الانتاج الوطني والدّخل المتاح، حيث يتطابق المنحنيان تقريبا في أجزاء كثيرة، كما يوجد اتجاه عام واحد للانتاج والاستهلاك وهو ما يعني أنّ هناك انعكاس للتغيّر في الاستهلاك على الانتاج المحلّي. ويقودنا هذا التحليل إلى وضع نموذج قياسي للتحديد الدّقيق للعلاقة بين هذه المتغيّرات. كما يقودنا **إلى قبول الفرضية الثالثة حول وجود منحنى تصاعدي للانتاج المحلّي في الجزائر خلال فترة الدّراسة.**

III.منهجية القياس وتحليل نتائج النموذج

بعد تحليل الإحصائيات المتعلّقة الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي والانتاج الوطني في الجزائر في الفترة ما بين2000- 2018؛وبعدما تبيّن أنّ هناك ارتباطات ظاهرية بين متغيّرات الدّراسة، سنستعرض في هذا الجزء تحليلا قياسيا لهذه العلاقة باستخدام الانحدار المتعدّد، وذلك للتأكّد من وجود (عدم وجود) مرونة للانتاج الوطني تجاه الدّخل المتاح والاستهلاك.

III.1.منهجية القياس

سوف نستخدم في دراستنا نموذج الانحدار المتعدّد Multiple Linear Regression وفق الشّروط التي تتطلّبها طريقة المربّعات الصغرى OLS، والتي تمرّ عبر مجموعة من الاختبارات الإحصائية:

أ.معامل الارتباط بيرسون

تمّ استخدام هذا المقياس للحكم على مدى ارتباط متغيّرات الدّراسة، ويتمّ الحكم على وجود ارتباط بين متغيّرين من خلال قيمة الارتباط؛ فإذا فاقت هذه القيمة 0.7 الصحيحة (قد يكون موجب أو سالب) نقول أنّ هناك ارتباط موجب قويّ وما دون ذلك فهو ارتباط ضعيف.

ب.اختبار المعنوية الكلّية F-Test

هناك شروط معيّنة للتاكّد من مدى صلاحية تطبيق نموذج انحدار متعدّد، ومن بين هذه الشّروط أن تكون هنالك معنوية كلّية في النموذج، وهو ما قمنا بالتحقّق منه من خلال اختبار F-Test، وتعرّف المعنوية في نموذج الانحدار بأنّ هنالك على الأقل واحدا من معاملي الانحدار معنوي أي يختلف عن الصفر.ويقوم النموذج على فرضيتين أساسيتين:

H_0 نموذج الانحدار معنوي؛

H_1 نموذج الانحدار غير معنوي.

ج.اختبار المعنوية الجزئيةT-Test

لا يكفي تحقّق شرط المعنوي الكلّية فقط لصلاحية تطبيق نموذج الانحدار، بل يجب تتبّع مصدر المعنوية بالجواب على تساؤلين يفترض لهما اختبار T-Testما يلي:

H_0 معامل المتغيّر المستقلّ (الميل) =0؛

H_1 معامل المتغيّر المستقلّ (الجزء الثابت في المعادلة) $\neq 0$.

وبالتّالي فتطبيق نموذج الانحدار يستوجب تحقّق شرط الجزئية المعنوية، والتي بدورها تتحقّق من خلال الشرط: هناك على الأقل واحدا من المعاملات لا يساوي الصّفر.

د. القدرة التفسيرية

يدخل ضمن الشروط أيضا وجود قدرة تفسيرية للنموذج؛ بمعنى نسبة تأثير المتغيّر المستقلّ في المتغيّر التابع، ولهذا استخدمنا معامل التحديد ومعامل التحديد المصحّح Adjusted R square.

هـ.اختبار Durbin – Watson

وهو عبارة عن اختبار إحصائي يتمّ استخدامه في اختبار الفروض الإحصائية حول الارتباط الذّاتي للبواقي أو الأخطاء. وسننطلق في التحليل من صياغة نموذج معادلة افتراضية للانحدار المتعدّد على النّحو التّالي: $\mathbf{P_L= a + B_1 Y_d + B_2 C_M + Y_d * C_M}$ حيث: يمثّل P_L الانتاج المحلّي، a يمثّل الجزء الثّابت المستقلّ عن الدّخل والاستهلاك، C_M يمثّل الاستهلاك العائلي، Y_d يمثّل الدّخل المتاح، وتمثّل B_1وB_2 معاملات المعادلة أو الميل الحدّي للاستهلاك العائلي والدّخل المتاح، بينما تمثّل $(Y_d * C_M)$ **متغيّرة التحكّم**، وهي المتغيّرة التي تعبّر عن التفاعل بين المتغيّرين Y_dوC_M، والتي تعطينا مدى مرونة الانتاج المحلّي للتغيّر في الاستهلاك والناتج عن التغيّر في الدّخل مع ثبات المتغيّرات الأخرى.

III.2.تحليل نتائج النّموذج

بعد تحديد متغيّرات الدّراسة وعرض الإحصائيات المتعلّقة بكلّ متغيّر بدأنا في تطبيق الاختبارات المبيّنة أعلاه، والتي أعطت النتائج الموضّحة في الجداول الموالية.

III.2.1.تحليل نتائج العلاقة بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي

العلاقة النّظرية المثبتة بين الدّخل المتاح والاستهلاك تجعلنا أمام واقع التّأكّد فقط من صحّتها على بيانات هذين المتغيّرين في الجزائر في الفترة 2000-2018، وهو ما يمكن اختباره بمعامل الارتباط بيرسون.

الجدول1: نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CM	1.453203	0.048661	29.86351	0.0000
C	-183.7841	235.7232	-0.779661	0.4463
R-squared	0.981295	Mean dependent var		6099.400
Adjusted R-squared	0.980194	S.D. dependent var		3292.271
S.E. of regression	463.3302	Akaike info criterion		15.21406
Sum squared resid	3649473.	Schwarz criterion		15.31347
Log likelihood	-142.5335	Hannan-Quinn criter.		15.23088
F-statistic	891.8294	Durbin-Watson stat		0.573036
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10.0

يشير الجدول إلى أنّ قيمة معامل التحديد R-squared بلغت 0.9812، وباعتبار معامل التحديد هو مربّع معامل الارتباط فإنّ معامل الارتباط بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي يبلغ في هذه الحالة يُحسب وفق المعادلة:$\boldsymbol{R = \sqrt{\text{R squared}}}$ويبلغ القيمة99,06%، وبالتّالي فهناك ارتباط قويّ وموجب بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي، وهو ما يتطابق مع المنطق والنظريات الاقتصادية.

كما يوضّح معامل التحديد أنّ 98% من التغيّرات التي تحدث في الاستهلاك تُعزى للدخل المتاح.

III.2.1.تحليل نتائج نموذج الانحدار

من خلال الإحصائيات المقدّمة في الجدول في الملحق رقم1 قمنا بتطبيق نموذج الانحدار المتعدّدMultiple Linear Regression، والذّي يوضّح الجدول الموالي نتائجه.

الجدول 2: نتائج تطبيق نموذج الانحدار المتعدّد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1044.245	232.6365	-4.488742	0.0004
YD	0.223196	0.071251	3.132529	0.0068
CM	1.428244	0.190661	7.491009	0.0000
YD*CM	-2.61E-05	8.24E-06	-3.167538	0.0064
R-squared	0.998868	Mean dependent var		5623.042
Adjusted R-squared	0.998642	S.D. dependent var		3130.534
S.E. of regression	115.3558	Akaike info criterion		12.51858
Sum squared resid	199604.4	Schwarz criterion		12.71741
Log likelihood	-114.9265	Hannan-Quinn criter.		12.55223
F-statistic	4413.851	Durbin-Watson stat		1.695148
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10.0

إنّ تطبيق نموذج الانحدار المتعدّد يتطلّب تحقّق مجموعة من الشّروط، ولعلّ من أهمّها هو وجود معنوية كلّية للنّموذج والذّي يتمّ اختباره وفق اختبارF-Test، وجود معنوية جزئية وفق اختبار T-Test، واختبار Durbin-Watsonللارتباط الذّاتي للبواقي، وفي الأخير القدرة التّفسيرية وفق R-squared.

ويظهر الجدول أنّ الشّرط الأوّل محقّق؛ حيث يفترض اختبار F للمعنوية الكلّية أنّ واحدا على الأقلّ من معاملات المعادلة لا يساوي الصّفر، ولمعرفة ذلك يتمّ التحقّق من خلال الفرضيتين التاليتين:

H_0 نموذج الانحدار غير معنوي، وذلك إذا كانت قيمة F غير دالّة عند مستوى 0.05؛

H_1نموذج الانحدار معنوي، وذلك إذا كانت قيمة F دالّة عند مستوى 0.05.

وبالعودة إلى الجدول أعلاه نجد أنّ قيمة F بلغت 4413.851 بمستوى دلالة 0.000، وعليه فهناك على الأقلّ واحد من المعاملات لا يساوي الصّفر، وبالتّالي نرفض الفرض العدمي ونسبدله بالفرض القائل: نموذج الانحدار المتعدّد معنوي.

وبالنّسبة لاختبار Durbin-Watsonفقد بلغت قيمة 1,69 وهي قيمة قريبة من 2، وهو ما يعني خلوّ النّموذج من تجانس الأخطاء أو البواقي.ويُظهر R-squared أنّ هناك قدرة تفسيرية كبيرة للنّموذج، حيث أنّ 99% من التغيّرات التي تحدث في المتغيّر التّابع تُعزى للمتغيرات المستقلّة.

وفيما يتعلّق باختبار T-Test فإنّه يفترض ما يلي:

H_0 معاملات الانحدار غير معنوية، وذلك إذا كانت قيم t غير دالّة عند مستوى 0,05؛

H_1معاملات الانحدار معنوية، وذلك إذا كانت قيم t دالّة عند مستوى 0,05.

وقد بلغت كل قيم tللمتغيّرات المستقلّة قيما دالّة عند مستوى دلالة 0.05، وعليه، الفرض العدمي القائل بعدم معنوية المعاملات، ونستبدله بالتالي: معاملات الانحدار معنوية.

III.2.2.تحليل معادلة النموذج

بالعودة إلى معادلة النموذج في بداية التّحليل؛ أين افترضنا أنّ هناك علاقة خطّية بين الانتاج المحلّي والاستهلاك العائلي وفق متغيّر التحكّم ($Y_d * C_M$)، نجد أنّ هذه المعادلة يمكن صياغتها على النّحو التّالي: $\mathbf{-1044.245P_L= 0.223196\ Y_d + 1.428244\ C_M-0.00000261\ Y_d * C_M}$

ومن خلال المعاملات التي تعبّر عن الميل الحدّي لكلّ من الاستهلاك العائلي والدّخل المتاح وكذا معامل متغيّرة التحكّم نستخلص ما يلي:

-يؤثّر الدّخل المتاح في الانتاج المحلّي، حيث يستجيب هذا الأخير للتغيّر في الدّخل المتاح بنسبة 22%، بمعنى أنّه إذا تغيّر الدّخل المتاح بوحدة واحدة يتغيّر الانتاج المحلّي بـ0,22مع ثبات المتغيّرات الأخرى.

-يؤثّر الاستهلاك العائلي في الانتاج المحلّي، حيث يستجيب هذا الأخير بنسبة كبيرة تبلغ 142%، بمعنى أنّه إذا تغيّر الاستهلاك بوحدة واحدة يتغيّر الانتاج المحلّي بـ1,42وحدةمع ثبات المتغيّرات الأخرى.

-لا يستجيب الانتاج المحلّي لمتغيّرة التحكّم، حيث سجّلنا معاملا سالبا وهامشيا لهذه المتغيّرة، وهو ما يُعزى إلى أنّ الانتاج المحلّي حسب هذه المعادلة غير مرن للتغيّرات في الاستهلاك العائلي بدلالة الدّخل المتاح وثبات المتغيّرات الأخرى، ويمكن تفسير ذلك بأنّه وبما أنّ الاستهلاك العائلي ينقسم إلى شقّين حسب المصدر: المصدر الأوّل من الانتاج المحلّي والمصدر الثّاني من المنتجات المستوردة؛ وبالتالي نفترض أنّ الزيادات في الاستهلاك العائلي بدلالة الدّخل المتاح توجّه أكثر نحو المنتجات المستوردة، وهو ما يوضّحه معدّل التغيّر في الاستيراد الموضّح في الجدول في الملحق رقم 1، ويوضّحه أكثر الشّكل الموالي:

الشّكل 4: معدّلات نموّ الواردات بدلالة الاستهلاك العائلي

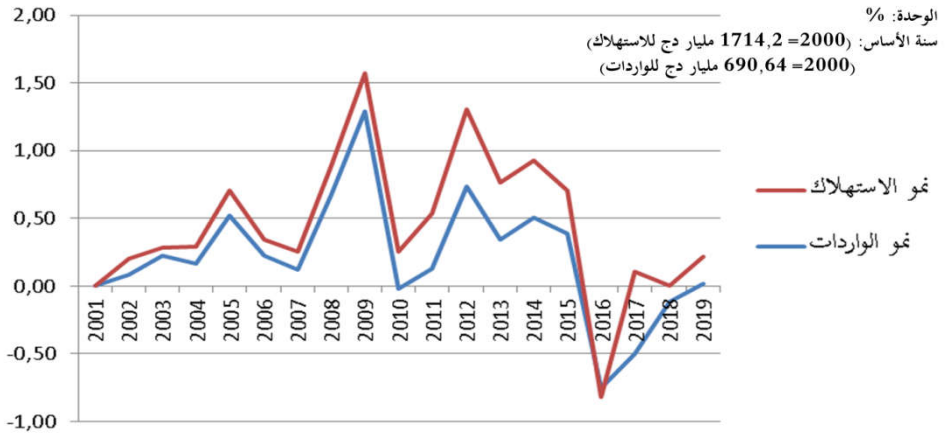

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول في الملحق رقم1

من خلال الشّكل يتبيّن جليّا أنّ هناك تطابق تقريبا بين التغيّرات في الاستهلاك العائلي والواردات، ومن خلال ذلك يمكن القول أنّ الانتاج المحلّي لا يملك المرونة الكافية تجاه الاستهلاك العائلي المتأثر بالزيادات في الدّخل المتاح، أي أنّ هذه الزّيادات لم تحفّز الانتاج المحلّي بقدر ما حفّزت الاستيراد، وعليه نقبل الفرضية الرابعة التي مفادها **أنّ التغيّرات الحاصلة في الاستهلاك العائلي والدّخل المتاح لم تحفّز الانتاج المحلّي بشكل كاف.**

خاتمة

من خلال ما سبق تبيّن لنا أنّ العلاقة الخطّية بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي في الجزائر لا تتوافق مع القانون السيكولوجي الكينزي، وهذا رغم تناقص الميل المتوسّط للاتهلاك العائلي في بعض الأحيان، وهو ما يؤكّد القصور في هذا القانون من جهة، ومن جهة أخرى يجعلنا نقوم بتتبّع اتجاهات الاستهلاك العائلي وفقا لمصدر المنتجات والخدمات.

على ضوء ذلك قمنا بتطبيق نموذج انحدار متعدّد وفق معادلة متعدّد المتغيّرات، نركّز فيها على العلاقة بين الانتاج المحلّي وبين التفاعل الحاصل بين الاستهلاك العائلي والدّخل المتاح في الجزائر، ومن

خلال تحليل النتائج تبيّن أنّ الانتاج المحلّي غير مرن للتفاعل بين الدّخل المتاح والاستهلاك العائلي، حيث سجّلنا معاملات هامشية، وهو ما يعني أنّ الانتاج المحلّي لم يستجيب للزيادة في الاستهلاك العائلي الناتجة عن الزّيادة في الدّخل المتاح وفق متغيّرة التحكّم.

وقادنا التّحليل إلى أنّ الاستجابة لهذا التفاعل سجّلت في جانب الواردات، وهو ما يعني أنّ الزيادات المسجّلة في الاستهلاك قادت المستهلكين إلى زيادة الطّلب على المنتجات المستوردة بشكل متزايد.

ونعزو هذه النتائج إلى ضعف النسيج الإنتاجي الوطني، وبخاصة في القطاع الصّناعي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى الفجوة الكبيرة بين الإمكانات الإنتاجية النّظرية للقطاعات المنتجة وبين ما يتمّ إنتاجه فعلا، بالإضافة إلى متغيّرات أخرى أهمّها التفضيلات الاستهلاكية المتعلّقة بالنوعية، هذا بالإضافة إلى المرونة الكبيرة في الاستيراد والتي ارتبطت بالطّفرات النّفطية.

على ضوء هذه النتائج نقترح:

– البدء في تنظيم الاستيراد والعمل على تطبيق السياسات التي من شأنها جزأرة الإنتاج الصناعي والخدمي؛– سن قوانين تمنع استيراد المنتجات المصنعة محلّيا والسّهر على تطبيقها؛

–إعادة النّظر في النظام الضريبي والجبائي الحالي والذّي يحفّز استيراد المنتجات عوض الاستثمار لإنتاجها.

الملحق رقم 1:جدول يوضّح تطوّر الدّخل المتاح، الاستهلاك العائلي والانتاج المحلّي للفترة 2000–2018(الوحدة مليار دج/ الواردات مليار دولار /سنة الأساس 2000)

	الدّخل مYD	الاستهلاك ع Cm	الانتاج الوطنيPL	الواردات M		ΔYd	ΔCM	ΔYd-ΔCM	CM/Yd	ΔPL	ΔM
				UsD	DzD						
2000	2066,0	1714,2	1814,6	9,173	690,64	-	-	-	0,83	-	-
2001	2315,6	1847,7	2008,0	9,940	767,96	0,11	0,12	-0,01	0,80	0,11	0,08
2002	2442,6	1989,3	2168,9	12,009	957,00	0,09	0,06	0,03	0,81	0,09	0,23
2003	2702,9	2126,3	2428,1	13,534	1047,13	0,14	0,13	0,02	0,79	0,14	0,17
2004	3085,3	2371,0	2779,9	18,308	1319,46	0,19	0,19	0,01	0,77	0,19	0,52
2005	3336,8	2553,0	3083,2	20,357	1493,59	0,17	0,12	0,05	0,77	0,17	0,22
2006	3618,9	2695,6	3450,0	21,456	1558,78	0,20	0,14	0,07	0,74	0,20	0,12
2007	4070,4	2963,8	3932,6	27,631	1916,49	0,27	0,22	0,05	0,73	0,27	0,67
2008	4643,7	3333,3	4317,4	39,479	2549,55	0,21	0,28	-0,07	0,72	0,21	1,29
2009	5204,1	3743,9	4945,9	39,294	2854,71	0,35	0,27	0,08	0,72	0,35	-0,02
2010	6039,8	4115,6	5476,4	40,473	3011,60	0,29	0,40	-0,11	0,68	0,29	0,13
2011	7211,8	4548,2	6113,9	47,247	3441,94	0,35	0,57	-0,22	0,63	0,35	0,74
2012	8080,3	5211,0	6947,6	50,376	3906,66	0,46	0,42	0,04	0,64	0,46	0,34
2013	8947,0	5769,8	7889,0	55,028	4368,12	0,52	0,42	0,10	0,64	0,52	0,51
2014	9607,0	6264,7	8590,3	58,580	4719,20	0,39	0,32	0,07	0,65	0,39	0,39
2015	9458,9	6854,0	9324,8	51,702	5193,98	0,40	-0,07	0,48	0,72	0,40	-0,75
2016	10716,8	7446,0	10033,8	47,089	5154,83	0,39	0,61	-0,22	0,69	0,39	-0,50
2017	10959,2	8034,2	10326,6	46,059	5109,32	0,16	0,12	0,04	0,73	0,16	-0,11
2018	11 381,5	8568,3	11206,8	46,197	5387,49	0,49	0,20	0,28	0,75	0,49	0,02

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:تقرير بنك الجزائر 2017، احصائيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

قائمة المراجع

Duesenberry, j. S. (1967). *Income, saving,and the theory of consumer behavior.* New york: oxford university press.

Friedman, m. (1957). *A theory of the consumption function.* New jersey: princeton university press.

Keynes, j. M. (1936). *The general theory of employment interest and money* (first edition ed.). New york: cambridge university press.

Modigliani, f., & ando, a. (1963). The "life cycle" hypothesis of saving: aggregate implications and tests. *The american economic review*, 55-84.

Wu, b. (2011). *Consumption and management.* New delhi: chandos publishing.

أحمد سلامي، و محمّد شيخي . (2008). تقدير دالة االدخار العائلي في الجزائر 1970-2005. مجلّة الباحث، 129-146.

بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي 2017 التطوّر الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بن الجزائر.

فتحي بنيشو. (2018). دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور و الأسعار في الجزائر خلال الفترة 1974-2014. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 322-333.

مبارك بوعشّة. (2009). صيغ دوال الاستهلاك والسّياسات الاقتصادية. مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، 68-75.

ناظم محمد نور الشمري، و محمد موسى الشروف. (1999). مدخل في علم الاقتصاد. عمان: دار زهران.

نصر ضو. (2013). الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، 313-331.